تقرير ورشة عمل

قام قسم التعليم المستمر في كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بغداد بالتعاون مع المفوضية العليا لحقوق الانسان بتنفيذ ورشة العمل الموسومة (انتهاكات حقوق المجتمع من خلال التكاليف الاجتماعية) بتاريخ ٥ اذار ٢٠٢٤م.

استهدفت الورشة اساتذة ومنتسبي الكلية من طلبة الدراسات العليا والموظفين، حيث تضمنت عدد من المحاور التالية:

- **مدخل الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والكلف الاجتماعية التراكمية واثارها المباشرة وغير المباشرة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، اذ تتحمل الحكومات وزر هذا التلكؤ حيث تعد آثاره انتهاكا لحقوق المجتمع للجيل الحالي والاجيال المستقبلية ، فالمشروع وحدة اجتماعية ترتبط بحياة الانسان الاجتماعية والاقتصادية ويمارس تأثير عام في كافة عناصر البناء الاجتماعي وهذه الوحدة الاجتماعية تمثل في العصر الحالي حقيقة أجتماعية ونسقا أقتصاديا ملموسا وواقعيا ولها بناء متكامل ومتناسق المشاريع ثلاثة أصناف هي :-**
  1. **مشروعات ذات مردود أقتصادي قابل للقياس الكمي مثل مشروعات الصناعات الأستخراجية**
  2. **مشروعات ذات مردود اقتصادي غير قابل للقياس الكمي مثل مشروعات التربية والتعليم والجامعات .**
  3. **مشروعات الخدمات الأساسية والتكميلية الأخرى .**
- **انتهاك حقوق الانسان من خلال التكاليف الاجتماعية المترتبة على تاخير اقرار الاستثمارات وتنفيذ المشاريع الحكومية من خلال :**

١- التكاليف الاجتماعية المؤثرة على حق التعليم حيث ان تاخير اقرار وتنفيذ الاستثمارات بشكل سليم في هذا المجال يؤدى الى تخريج اجيال ذات توجه تعليمي متضخم العدد.. عشوائي التوجه الى سوق عمل مستقبلي متغير باستمرار تقنيا ويكون في ظل بيئة ضاغطة تتمثل بسيادة التعليم الاهلي واللذي يكون متدني الكفاءة في احيان كثيرة وعالي التكاليف.

٢- الاستعانة بعمالة فنية كفؤة مكلفة من قبل المستثمرين الاجانب بسبب قصور المخرجات المحلية في هذا المجال وهو هدر اجتماعي للثروات يعرقل قيام صناعة محلية بسبب كلفة العمالة المستورة وامتناع المستثمرين الاجانب والمنتجين عند اجبارهم على تعيين خريجين محليين عديمي الكفاءة.

٣- التكاليف الاجتماعية المؤثرة على حق العمل وهي واضحة تماما لاتتعلق بالبطالة فحسب، فمن المعروف ان بناء خبرات فنية ليس بالامر اليسير حيث يستغرق اعداد عامل فني ماهر بحدود ١٠ سنوات وان عدم وجود مشاريع لتدريب وصقل مهارات العمال المهرة يعني تاخير زمني بحدود ١٥ سنة المشروع الاستراتيجي متوسط اتمامه ٥ سنوات وصقل

العاملين وتدريبهم على يد اجانب ٥-١٠ سنوات اي انه خطة استراتيجية من مراحل ثلاثة. يتكبد خلالها البلد والمجتمع مبالغ طائلة بعدم استغلاله الفرصة البديلة من خلال عدم اقرار وتنفيذ المشروع الاستثماري.

٤- التكاليف الاجتماعية المؤثرة على الحقوق الاجتماعية –جانب الصحة يتضح عند عدم اقرار وتنفيذ مشارع استثمارية حكومية في مجال الخدمات الصحية والسعي المحموم وراء الخصخصة بشكلها النمطي وفق وصفات حوكمة المنظمات الدولية فان المجتمع يتحمل تكاليف باهضة من الصعب حصرها وهنا نجد اضطرار المرضى الى دفع فواتير علاج بمجموعها AGGعلى مستوى الاقتصاد الكلي تشكل كلف اجتماعية تتمثل بأرقام فلكية على مدى عقدين من الزمن اضافة الى تشويه هيكل اعادة توزيع الدخل من محدودي الدخل الى المستفيدين الاغنياء بشكل فاحش من المستثمرين في المجال الصحي الباهض التكاليف.

واخيرا تضمنت الورشة مشاركات الحضور وتعليقاتهم المتعلقة بهذا الموضوع

د. أثير ناطق

٢٠٢٤/٣/١٠